الطاقة في الشرق الأوسط من المنظور الأمني والاستراتيجي للدول الكبرى

سفيان بلمادي
علوم سياسية وعلاقات دولية
جامعة الجزائر 3

ملخص:

تعتبر قضية أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية الحساسة التي أخذت مكانتها العلمية ضمن فضاء الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كما ظلت الموارد الطبيعية جزءا هاما من الاستراتيجية العالمية، وباتت قضية من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العالم جل اهتماماتها عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها القومي وأمنها الاقتصادي، فدراسة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تمليه عوامل جيوسياسية واقتصادية مختلفة، بحيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المؤثرة عالميا، فموقعها المتميز جعلها ذات أهمية للمصالح الدولية، ما جعلها في خانة المنافسة الدولية بامتلاكها أكبر احتياطي نفطي في العالم، فضلا عن الموارد الطاقوية الأخرى.

Abstract

The issue of energy security is considered as a sensitive security concepts that took its scientific status within the space of security and strategic studies, whereas natural resources has been an important part of the global strategy, and it became one of the most with precedence issues, which all the world given their bulk of their concerns when the examination of the issues relating to its national and economic security issues.

The study of the strategic importance of the Middle East dictated by geopolitical and economic factors, because the Middle East is the most affecting areas of the global, due to the Outstanding its location make it In position of international competition about interests, while

it Possess the largest oil reserves in the world as well as other Energetic resources.

مقدمة

تعد قضية أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية الحساسة التي أخذت مكانتها العلمية ضمن فضاء الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كما ظلت الموارد الطبيعية جزءا هاما من الاستراتيجية العالمية، وباتت قضية من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العالم جل اهتماماتها عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي وأمنها القومي، فقد أجمع الخبراء الاقتصاديون والسياسيون وخاصة منهم العسكريون، أنه ليس هناك سلعة قادرة على إثارة النزاعات والحروب بين الدول أكثر من النفط، فالنفط يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي، إذ لا يزال متربعا على أكثر مصادر الطاقة نفعا و استخداما على مستوى العالم، كما يزال أهم محاور الصراع بين الدول في مناطق وجوده وسوف تستمر أهميته في المستقبل، بل وسيزداد الصراع من أجله إلى أن يحل مكانه مصادر طاقية بديلة .

- **أهمية وأهداف الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة في سعيها إلى فهم التحولات الكبرى والتطورات التي غيرت من مراكز موارد الطاقة، وخاصة النفط-كمورد اقتصادي كباقي السلع الاقتصادية-إلى مستوى المورد الاستراتيجي المقرون في درجة تعقيده بالأمن والاستقرار الدولي -للمنتجين والمستهلكين على حد سواء -محمل بتحديات سياسية وأمنية واقتصادية، كما تقف الدراسة كذلك على كشف جذور التفكير الاستراتيجي المتعلق بأمن الطاقة وإمداداته في منطقة الشرق الأوسط، التي كانت ولا تزال بؤرة التنافس الدولي على الطاقة من جهة.

من هنا تنوعت أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة بين مبررات ودوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

- **المبررات الذاتية:**

لقد شهد العالم ومازال يشهد حروب وصراعات من أجل السيطرة على هذا المورد النافذ، فقد أصبح كل بلد يحوي ثراه ذلك المورد -من البلدان الضعيفة خاصة -إلا ابتليت بالحروب والنزاعات، فالعالم يشهد ما كتب التاريخ ما حدث وما يحدث في كل بلاد العالم على اختلاف قاراتها: كفنزويلا، نيجيريا، السودان، ليبيا، الكويت، العراق، الشيشان... وزد على ذلك الكثير. وكانت منطقة الشرق الأوسط تحوي في ثراها أكبر خزان نفطي في العالم، إلى جانب موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز، مما جعل هذه المنطقة ضمن دائرة المنافسة والصراع والتجاذب بين القوى الكبرى، الطامعة في خيراتها وثرواتها النفطية الهائلة، فكانت أكثر البؤر توترا في العالم.

- **المبررات الموضوعية:**

لقد أصبح أمن الطاقة أحد محددات السياسة الخارجية والدفاعية للدول، وموضوع رئيسي للنقاش الأمني الدولي، فالصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة حاليا على قمة النظام الدولي وتلك الصاعدة، سيكون محوره الطاقة ومصادرها وإمداداتها، ومن ثم سيزيد الصراع على مناطق الوفرة في الطاقة، ابتداء من منطقة الشرق الأوسط، مرورا بآسيا الوسطى وبحر قزوين وأمريكا اللاتينية، وصولا إلى القارة الإفريقية، لذلك جاء البحث ليكشف الدور المهم والجوهري للطاقة (النفط والغاز) وعلاقته

بالسياسة والأمن في بيئة العلاقات الدولية، وتنافس القوى الكبرى عليه، والأسباب الخلفية الكامنة وراء المشاكل التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط.

من كل ذلك جاء هيكل الدراسة منبثق من مجموعة التساؤلات الموضوعة لهذا البحث وإشكاليته، وهي:

- **الإشكالية البحثية:**

- ما هي مكانة الطاقة الأحفورية في منطقة الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي للدول الكبرى؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1-ما هي الخيارات الاستراتيجية والبدائل المتاحة لدول الشرق الأوسط لضمان أمنها الطاقي وتفادي صراعات القوى الكبرى على إقليمها؟

2- ما هو مستقبل الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا في حال ما عزف المستهلكون الكبار للطاقة الأحفورية من الاتكال على نفط وغاز المنطقة، وانتقلوا إلى استخدام الطاقات المتجددة ذات النفع الأكبر؟

- **فروض الدراسة:**

1- ثمة إرادات ومصالح دولية كبرى تلعب دورا كبيرا في التنافس الحاد على الطاقة في العالم، تعكس توجهات القوة المحركة لإثارة الصراعات والحروب خارج الإطار الاقتصادي، وخارج إطار الفواعل الدولية.

2- كلما اتجهت مصادر الطاقة نحو النضوب، كلما شهدت منطقة الشرق الأوسط مزيدا من التنافس والصراعات.

المناهج العلمية المستخدمة:

إضافة إلى المنهج الوصفي-التحليلي، يعتمد هذا البحث بالدرجة الأولى على المنهج الجيو بوليتيكي، يتضمن تفكيكا لأصول العلاقة بين النفط والصراع الدولي عليه، مرتكز على معطيات واقعية ونظرية، فهي تتجلى في الممارسات على الميدان، منطلقة من أفكار منظريها التي تترجم سياسات واستراتيجيات أنظمتها واهتمامات صناع القرار فيها، كأمثال "ماكيندر، ألكسندر دوقين، بريجينسكي وغيرهم كثير من المتمرسين في التنظير الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي.

1-الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط:

إن دراسة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تمليها عوامل الجغرافيا السياسية والاقتصادية، حيث تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الإطار الجغرافي للدول بكل أنواعه ومستوياته، سواء كان ذلك في المجال الجغرافي البحت كالأنهار والوديان والهضاب والجبال، أو في المجال الاقتصادي كامتلاك الثروات الباطنية كالنفط والغاز، وامتداد الأراضي وتوفر الإمكانات الزراعية والصناعية.

1-1 -الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المؤثرة عالميا، فموقعها المتميز جعلها ذات أهمية للمصالح الدولية، ويشكل العالم العربي الجزء الأكبر والأهم من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية، الذي تبلغ مساحته منه حوالي 13.487.814 كلم²، تقع 22 بالمائة من هذه المساحة تقريبا في آسيا، و 78 بالمائة في إفريقيا**(1)**، فباحتلالها موقعا وسطا بين قارات العالم الثلاث (آسيا، إفريقيا وأوروبا) تجتمع فيه معظم شبكات المواصلات العالمية، الجوية

والبحرية، كما تتحكم في عدد من الممرات المائية والمضايق المهمة التي تعتبر ممرا مهما لناقلات النفط(2)، كما تحتوي على أكبر الاحتياطات العالمية من النفط والغاز، حيث تبين الإحصائيات أن مدينة البصرة العراقية لوحدها ستعرف طفرة في إنتاج النفط الخام ما يفوق إنتاج السعودية وروسيا الاتحادية مجتمعتين(3)، وتعد المنطقة ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة، سواء كانت متعلقة بصعود أو انهيار القوى العظمى، أو تلك التي مرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا.

يقول جورج لينكوفسكي، لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم، وهذا نابع من الأهمية الجيوسياسية له، وقد قدم "هالفورد ماكيندر" نظرية من أهم النظريات الجيوبوليتيكية (المحور الجغرافي للتاريخ) (4)، وأردف يسرد الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط تكمن في أنه يقع عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم، آسيا، إفريقيا وأوروبا، ويطل على البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار، فضلا على أنه يتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية، وهي قناة السويس ومضيق البوسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز، ومضيق جبل طارق.

1-2-أهمية الشرق الأوسط جيو-سياسيا:

1-2-1-الشرق الأوسط في قلب جيو-سياسة الطاقة العالمية:

لقد جرت العادة في دراسة الجغرافيا السياسية للطاقة أن يتم التركيز على اعتماد العالم في إمداداته الطاقوية على منطقة الشرق الأوسط، وقد تبين أن معظم ما كتب عن موضوع الطاقة خلال القرن العشرين، بالغ في إثارة المخاوف حول النفط على نحو غير طبيعي، وكانت النتائج النموذجية التي تم التوصل إليها، في عدد من الدراسات المشهورة آنذاك هو: اتجاه النفط نحو النضوب، امتلاك دول الشرق الأوسط لأكبر احتياطات النفط في العالم، يعني امتلاكها للقوة المالية والسياسية والعسكرية، وأنه على الغرب أن يقلل من اعتماده على واردات النفط من الشرق الأوسط، لكن المشكلات الفعلية التي تمت مواجهتها خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين كانت مختلفة تماما، فقد أدت الوفرة النفطية إلى تخمة في الأسواق وإلى الفوضى في الأسعار ومن ثم انهيارها كما حصل بين عامي 1994 و 1998، وها هي اليوم كذلك تعاود الكرة على إثر سقوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياته بعد أن حقق ارتفاعات معتبرة، بالتالي زعزعة اقتصاديات العديد من دوله.

1-2-2-مكانة منطقة الشرق الأوسط في أجندات النظام الدولي:

لقد أدرك النظام الدولي أهمية منطقة الشرق الأوسط بما فيه العالم العربي التي تستمدها من الموقع الاستراتيجي ومن التاريخ والجغرافيا والجاذبية الاقتصادية، وعليه استمر منظور النظام الدولي لمنطقة الشرق الأوسط على أنها:

فضلا عن كونها تمثل قلب العالم بتربعها على مساحة شاسعة، وإطلالها على المحيطين الهندي والأطلسي، واحتضانها لأهم الممرات والمضايق المائية التي تربط الشرق بالغرب، تمثل أقصر الطرق التي تسلكه البوارج والسفن الحربية الغربية (5)، فالمنطقة ذات أهمية اقتصادية، فهي تؤمن مصدرا متدفقا من

الموارد الاقتصادية لما يحتاجه العالم من الاستهلاك من النفط، بحيث تتوفر على أكثر من 60 بالمائة من احتياطي العالم منه، فهو مصدر الطاقة الأساسية للدول الصناعية، كما توفر أكثر من 800 مليار دولار من الاستثمارات في مجال الطاقة العالمية مصدرها البلدان العربية. **(6)**

1-3-الأهمية الجيو-اقتصادية للشرق الأوسط:

تظهر أهمية الشرق الأوسط الجيو-اقتصادية من خلال الأهمية الحيوية لمصادر الطاقة في المنطقة، بحيث تؤدي الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط دورا محوريا في الإمدادات العالمية منه، بسبب تدني تكاليف إنتاج النفط فيه، فضلا عن ضخامة احتياطاتها منه، حيث تمتلك حوالي 62 بالمائة من الاحتياطات العالمية من النفط، وحوالي 40 بالمائة من احتياط العالمي من الغاز الطبيعي، وتستحوذ قطر على أضخم احتياطاته، وهي رائدة في صناعة الغاز المسال. **(7)**

1-3-1-أهمية النفط الشرق أوسطي

لقد تعاظمت أهمية النفط الاستراتيجية بتعاظم اعتماد العالم عليه، خاصة بعد ما أخذت آلة الحرب تتطور من استخدام الدواب إلى استخدام آلات النقل الميكانيكية، وظهور الدبابة لأول مرة في الميدان عام 1917، ودخول الطيران عنصرا جديدا في الحرب، وأضحى النصر لمن يسيطر على منابعه، ويعد الأميرال "فيشر" البريطاني أول من تنبأ بأهمية النفط الاستراتيجية عام 1882، بحيث لم تلق دعوته نجاحا في بادئ الأمر، لأن تحول الأسطول إلى استخدام النفط أمر لا يجد تشجيعا من جانب السياسة الانجليزية، ولكن بتدفق النفط في إيران عام(1903) وتأسيس شركة النفط الانجليزية – الإيرانية، دفع بالحكومة البريطانية للأخذ بنظرية " فيشر" باستخدام النفط بدلا من الفحم لأن ذلك يزيد من قوة الأسطول بما يعادل النصف. **(8)**

كما عظمت الأهمية الاستراتيجية " للخليج العربي"، بعدما أصبح الخليج المحط الرئيسي للأسطول للتزود بالوقود، كما كانت لأعمال التنقيب والبحث عن النفط في إيران من الأثر في نفس الخليفة العثماني "السلطان عبد الحميد الثاني " ما دفعه إلى محاولة استغلال نفط العراق، فمنح شركة خط حديد بغداد امتياز نفط أرض الجزيرة العربية عام 1903، وشرع في تكوين الشركة التركية لاستغلال نفط العراق عام 1913.

أصبح الشرق الأوسط ميدانا تتنافس الدول على استثمار موارده، فقد نشطت أعمال البحث عن النفط في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وكان هذا النشاط الجديد من نصيب الأمريكيين، بعد أن تنازلت لهم بريطانيا عن امتيازاتها في تلك المنطقة، وقد نال الأمريكيون أيضا من الحكومة المصرية امتيازات نفطية عام 1937، وكشفت الحرب العالمية الأولى والتقدم الآلي في الصناعة عما ينتظر مناطق النفط في العالم لمستقبل حافل بأنواع الصراع الدولي حول استغلالها والسيطرة على مواردها ولاسيما بلدان الشرق الأوسط**(10)**.

كما تعد فترة السبعينيات من القرن العشرين عصرا ذهبيا للمنطقة، إذ أدت الطفرة النفطية خلال تلك الفترة إلى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثرة، ومنذ بداية الثمانينيات، تحول سوق النفط الدولي من سوق يهيمن عليه البائعون إلى سوق يسيطر عليه المشترون، نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) ورغبة أطراف الصراع في عرض النفط بكميات كبيرة لتسديد فاتورة الحرب، فاستطاع المستوردون تغيير الوضع النفطي جذريا، أدى إلى انخفاض بارز في

الطلب على نفط المنطقة من حد أقصى بحوالي 31 م ب/ي* خلال الفترة 1984- 1985، وانخفض حجم إنتاج النفط في الوطن العربي في تلك الفترة من 21 م ب/ي إلى 10 م ب/ي.

1-3-2-أهمية الغاز الشرق أوسطي

تحتوي المنطقة على أكثر من ثلث احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، إذ بلغ احتياطه منه عام 1973 ما نسبته 46 بالمائة، وبالرغم من أن الاحتياطي استمر بالارتفاع عاما بعد عام ليصل عام 2015 إلى ما نسبته 3،4 بالمائة، بلغ منها احتياطي منطقة الخليج العربي ما يقارب 23 بالمائة، فقد أثرت الاكتشافات الجديدة لمنابع الغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط على سوق الطاقة العالمي، ونتيجة تراجع احتياطات بعض دول العالم كالولايات المتحدة ودول أوروبا* **م ب/ي** =**مليون برميل يوميا** الشرقية، يقابله زيادة احتياطي المنطقة منه نتيجة لكشف حقول جديدة وذلك بمعدل أكبر من النفط، حيث ارتفع الاحتياطي إلى ما نسبته 43 بالمائة من الاحتياطي العالمي. **(11)**

لعل مما يؤكد أهمية الوزن النسبي للغاز الطبيعي أن بقية الاحتياطات العالمية منه تقع في الدول المستهلكة للغاز (روسيا، الولايات المتحدة)، ولا يدخل منها سوق التصدير سوى نسبة ضئيلة باستثناء روسيا، وهو ما يرفع الأهمية النسبية لاحتياطات الشرق الأوسط، وهذا يعكس الأهمية السياسية والاقتصادية للغاز الطبيعي الذي يتنبأ البعض له أنه سيحل بالمرتبة الأولى لمصادر الطاقة بعد نضوب النفط، حيث يقدر بعض المختصين أمده بحوالي 200 عام، مقابل 48 سنة للإجمالي العالمي منه لنفس العام **(12)**،كما يشكل الغاز الطبيعي اليوم أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم رغم حداثته، فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي بنسبة 35 بالمائة، وسوف تحتل منطقة الشرق الأوسط مركز الصدارة في إنتاج الغاز المسال وتجارته في العالم**(13)**.

2-الأهمية الجيومورفولوجية للشرق الأوسط

"جيوبوليتيك نقاط العبور الاستراتيجية "

اهتمت معظم دول العالم بالمضايق التي كان لها الدور الحاسم في حركة التجارة والتواصل الدولي، وكأداة تحكم اقتصادي خصوصا في فترات الحروب والنزاعات، كما أن السياسات الدولية تتحرك نحو المضايق ذات البعد الجغرافي المهم في الحركة الاقتصادية الدولية، لتحافظ على الاستقرار في عمليات الإنتاج والتوزيع، ولضمان الاستقرار المالي للأسواق الدولية، وعليه فإن مسألة أمن الممرات والطرق البحرية هي حيوية واستراتيجية بالنسبة للاحتياطي العالمي من النفط والغاز، بحيث أن ثلثي النفط الخام المصدر يتجه يوميا من خلال ناقلات النفط العملاقة.

هناك أكثر من 35 مليون برميل تعبر يوميا من خلال ما هو مصطلح عليه بالتسمية " مناطق الاختناق"، على صعيد النقل العالمي للطاقة، هذه المضايق، وبسبب سهولة إغلاقها أو وقف المرور فيها، هي سريعة العطب كما أنها تشكل أهدافا محتملة عند الحركات والمنظمات الإرهابية أو عند أنواع أخرى من القرصنة **(14)**، وعلى العموم نجد أن السفن الناقلة للنفط لا يمكنها أن تعبر سوى طرق بحرية محددة، وفي العديد من هذه الطرق هي مضايق صعبة.

2-1-المضائق في الشرق الأوسط.

2-1-1-مضيق هرمز

مضيق " هرمز " يربط الخليج العربي والشواطئ الإيرانية ببحر عمان في المحيط الهندي، يتمركز من

جهة بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان أما من الجهة الأخرى فنجد إيران، يوميا هناك من 15 إلى 17 مليون برميل من النفط الخام يمر عبره، إذا من الناحية الكمية هو أكثر نقطة استراتيجية أهمية في العالم، وكل الناقلات التي يتم تحميلها في دول الخليج العربي يجب أن تعبر من هذا المضيق، هذه الصادرات النفطية أو ما يتعلق بأنواع أخرى من الطاقة تغذي أوربا وآسيا والولايات المتحدة، إذا إن أمنه في غاية الأهمية والحيوية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي**(15)**، والولايات المتحدة تحرص على تأمينه خاصة منذ سقوط حكم الشاه عام 1978 ووضع مذهب "كارتر" عام 1979.

2-1-2-مضيق " باب المندب "

المضيق يقع بين إريتريا، اليمن وجيبوتي، يسيطر على مدخل البحر الأحمر وقناة السويس، فيما يتعلق بالنفط القادم من الخليج العربي والشواطئ الإيرانية المتجه إلى أوروبا والسواحل الشرقية للولايات المتحدة باتجاه جنوب - شمال، أما باتجاه شمال - جنوب، فهو يغذي القارة الآسيوية، فيوميا يعبر المضيق حوالي 3،5 مليون برميل من الخام، فهو الذي يقود الدخول إلى "قناة السويس "، وكلاهما في غاية الأهمية بالنسبة للملاحة البحرية ولنقل النفط، أما إغلاق هذا المضيق يجبر السفن إلى تمديد طرقها البحرية، وبذلك ستدور حول القارة الأفريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح.

2-1-3-قناة السويس

تتمركز في شمال مضيق باب المندب، وتشكل الحجرة الثانية في البحر الأحمر، وهي باب للاتصال بين الشرق والغرب، تم تشيدها في عام 1869، وتعد من أكبر الممرات البحرية في العالم وتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط، حيث تسمح للسفن باختصار طرقها وعدم المرور من رأس الرجاء الصالح، وتختصر المسافة بين آسيا وأوربا، كما يبلغ طولها 193 كلم، وعرضها حولي 350 متر، فضلا عن أن القناة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي، كما يمر حوالي 4 مليون برميل من النفط يوميا من هذا الممر، 2،5 مليون برميل تمر عبر الأنابيب بالتوازي مع القناة، و 1،5 مليون برميل تعبر القناة بشكل مباشر، متوجها بشكل رئيسي إلى أوربا، وإلى الولايات المتحدة بكميات أكبر.

2-1-4-البحر الأحمر

يتمتع البحر الأحمر بمكانة هامة في الاستراتيجيات العالمية، كموقع جيو اقتصادي بالغ الأهمية، خاصة فيما تعلق بضمان تدفق إمدادات النفط إلى أسواق الطاقة العالمية، لاسيما نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما يتميز البحر الأحمر بموقع جغرافي استراتيجي مهم، لأنه يربط القارات الثلاث، آسيا، أفريقيا وأوروبا، وحلقة وصل بين مناطق إقليمية ثلاث مهمة هي: الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة الخليج، وتطل عليه ثمانية دول، منها ست دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، مصر، السودان، الأردن، اليمن، جيبوتي، إيريتريا، إضافة إلى الكيان الصهيوني.

3-طاقة الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي للدول الكبرى

لا شك أن الدول الصناعية المتقدمة تحتاج إلى النفط لأنه كان وما يزال يشكل قاعدة نموها الاقتصادي وتفوقها الصناعي، فلقد اتسمت عبر التاريخ بالصراع المستمر من أجل الوصول أو

السيطرة على منابع النفط خارج حدودها، والمعروف أن الأقطار الصناعية، وبالتحديد الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والاتحاد السوفياتي سابقا، والصين والهند حاليا، هي أكثر الدول استهلاكا للطاقة.

3-1-نفط الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الأمريكي

تعتبر الولايات المتحدة من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم في آن واحد، فهي إلى جانب تمتعها بثروة نفطية ضخمة، تحتل الريادة في صناعة النفط العالمية، فهي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت تعتمد على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما أنها كانت الممول الرئيسي لدول أوروبا وبقية أنحاء العالم منه، وبعد انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع لأسباب عدة، منها تزايد حاجتها إلى النفط ونمو إنتاج النفط في مناطق جديدة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، التي أصبحت تمون الاحتياجات الأوروبية.

بحلول القرن الحادي والعشرين تكون الولايات المتحدة قد أدرجت أمن الطاقة في أولويات سياستها وتجارتها الخارجيتين، حيث شكلت إدارة بوش الابن في 17 ماي 2001، مجموعة عمل برئاسة نائبه " تشيني" للبحث في سياسة الدولة للطاقة، وقدمت بدورها تقريرا عن ذلك يتمحور حول المسألة النفطية بالذات، طارحا استراتيجية خارجية للتغلب على أزمة الطاقة تتجسد في تعزيز علاقات الولايات المتحدة مع كبرى الدول المنتجة للنفط، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج المصدرة للنفط، ومتابعة باهتمام تحركات الدول الأسيوية ذات الصلة بالنفط (خاصة الصين)، وكانت الشخصيات الحكومية الهامة في أمريكا، أمثال كيسنجر وبريجينسكي وهيتينغتون، لجانب كبار العلماء يرون على السواء ضرورة السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط، وعلى ضوء ذلك ليس من الصعب أن تدرك الأسباب الخفية التي دفعت بالولايات المتحدة لشن حرب إقصاء صدام* **(16)** .

3-1-1-الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001

إن متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة ليس بجديد، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي كانت نقطة تحول في السياسة الدولية وخصوصا بالنسبة لاستراتيجيتها العالمية، حيث حددت أولوياتها في وثيقة الأمن القومي الأمريكي عام 2002 التي كان من بين أهمها النفط، فعمدت التحرك في الأقطار الدولية بداية من أفغانستان ووصولا إلى العراق باسم مكافحة الإرهاب تارة ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى، متخذة كافة الوسائل حتى ولو كانت عسكرية من أجل تأمين الموارد الطاقية ووضع يدها على مادتها الحيوية، التي تفترض بالضرورة السيطرة على التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة. **(17)**

لقد برز الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، عشية حرب أكتوبر عام 1973، التي كان من نتائجها الحظر عربي للنفط على القوى الغربية بسبب دعمها وتأييدها المطلق للكيان الصهيوني وقضية فلسطين، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى التفكير جديا بالتدخل العسكري في منطقة الخليج عبر إنشاء قوات التدخل السريع الخاصة لضمان استقرارها السياسي والاقتصادي**(18)**.

وبإطلال المنطقة على مجموعة من المسطحات المائية، بدا المهتمون بالشؤون الاستراتيجية في الولايات المتحدة منذ مطلع القرن العشرين في التأكيد على أهمية القوة البحرية وضرورة الإشراف

على المحيطات(19)، فإذا ما ذهبنا إلى المحيط الهندي، نجد أنه لا يقل مستوى من حيث أهمية الاستراتيجية خاصة في إطار الصراعات الدولية، ويعود ذلك إلى طبيعة المكان الجغرافي، والأمر الآخر هو أن له وزنا طاقويا وعسكريا، بحيث توفر بعض المواد الأولية الاستراتيجية وخاصة المعادن(19)، وهذا ما يضيف أهمية أخرى للمنطقة *.

كما يمكن رؤية ذلك من خلال الممارسة العملية للولايات المتحدة في تأييدها المطلق للشركات النفطية الغربية في المشاركة بعمليات التنمية النفطية في تلك المناطق، ومحاولاتها في بناء ممر لنقل نفطها مباشرة إلى الأسواق الأوربية والأمريكية دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية، وأما على المستوى الاستراتيجي فنجد ذلك من خلال ما تقوم به من عمليات توسع لحلف شمال الأطلسي نحو الشرق(20)، من ناحية، ومن الناحية الأخرى، من خلال تعزيز تحالفها مع اليابان من الجهة الشرقية، وقد أصاب الأستاذ بريجينسكي عندما قال، أن أولويات المصالح الأمريكية وأهمها تكمن في المساعدة على عدم سيطرة أي دولة كبرى بشكل منفرد على هذا الفضاء الجيوسياسي، وضمان حرية دخول جميع دول العالم إلى هذه المنطقة على الصعيدين المالي والاقتصادي دونما أي عائق*، من أجل ذلك، راحت الولايات المتحدة تضع مجموعة من الاستراتيجيات والبدائل من أجل تحقيق هدفها، فعملت على بلورة مفهوم الإرهاب الذي اعتمدته إدارة بوش كشعار للحرب التي خاضتها لمنع القوى الصاعدة من الوصول إلى منابع الطاقة (21)، و في ظل الدعاية الضخمة للحرب على الإرهاب، راحت تسعى للإمساك بمخزون الطاقة في منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين التي تمتلك فيما بينها فقط احتياطا نفطيا مؤكدا يصل إلى أكثر من 495 مليار برميل(22).

* أضف إلى ذلك المكانة الأكثر بروزا التي ظهرت فيها منطقة أسيا الوسطى في التشكيلة الجيوسياسية الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، والتي عادت تشكل بؤرة اهتمام للولايات المتحدة التي منطقة آسيا الوسطى في عداد " المناطق ذات المصالح الإستراتيجية " في استراتيجيتها الجديدة، وبدأت تعمل جاهدة للسيطرة على هذا المصدر النفطي الجديد خلال القرن الحادي والعشرين، هذا وقد ربطت الولايات المتحدة عملية الاستيلاء على الموارد النفطية في منطقة آسيا الوسطى بشكل وثيق مع استراتيجياتها الخاصة بالجيوسياسة العالمية التي تهدف أساسا إلى انتزاع حق توجيه وقيادة شؤون المنطقة إضافة إلى ملىء " الفراغ السياسي " فيها.
نتيجة للترابط بين المصالح الأمريكية في المنطقة، أدى إلى بروز أهمية تحقيق الأهداف الأمنية فيها، وهذا ما صرح به نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية Gannon.John.c عام 1996 في قوله: " لأننا نحتاج إلى كمية ضخمة من النفط المستورد لإمداد اقتصادنا "، ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف تكون بحاجة للإبقاء على مراقبة شديدة على الأحداث والبقاء متورطة في المنطقة - وخاصة في منطقة الخليج العربي - لحماية تدفق إمدادات النفط الحيوية(37)، لذلك عمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى إدراج المنطقة ضمن أولويات أمنها القومي، فاعتبر العديد من الاقتصاديين والسياسيين وحتى العسكريين، أن احتلال العراق دافعه هو السيطرة على منابع النفط الموجودة فيه، فهذا التدخل كان تأكيد للتصريح الذي أعلنه وزير الدفاع الأمريكي " ويليم كوهن" عام

1999 قائلا: " إن الولايات المتحدة ملتزمة بالاستخدام الفردي للقوة العسكرية كي تدافع عن مصالحها الحيوية، كما أنها يمكن أن تصبح غير عقلانية وانتقامية إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية. **(23)**

3-1-2-المفهوم الأمريكي لأمن منطقة الشرق الأوسط

اختلف التصور الأمريكي لأمن المنطقة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 عما كان عليه خلال فترة الحرب الباردة ووجود الاتحاد السوفياتي السابق كقطب مواز ومنافس للولايات المتحدة، إذ كان الأمن سابقا يتطلب منع وصول الاتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة وحماية أمن المنطقة من الشيوعية، سواء كان الاتجاه سوفياتيا أو صينيا أو قوى إقليمية أخرى، وقد حدد مجلس الأمن القومي الأمريكي الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بثلاث أهداف رئيسية هي**(24)**:

ا -السيطرة على النفط وحرية المرور والملاحة في الخليج العربي من خلال تأمين التسهيلات العسكرية.

ب -إنشاء القواعد الثابتة ونشر القوات المتحركة لإبقاء المنطقة والخليج العربي تحت الهيمنة العسكرية الأمريكية.

ج -الحفاظ على الأنظمة القائمة في منطقة الخليج، فضلا عن الحفاظ على وجود الكيان الصهيوني وأمنه. **(25)**

إن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، أصبحت تستند إلى الأسس التالية:

1-استمرار التواجد الأمريكي المكثف في الخليج العربي على وجه الخصوص، عسكريا واقتصاديا وسياسيا، ومنع القوى الحليفة لها من تحقيق مكاسب مهمة على حسابها، وبالتأكيد فإن هذا يشمل إبعاد روسيا عن المنطقة. **(26)**

*كما جاء في كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" لزبيغنيو بريجينسكي: حيث يرسم خريطة الصراع العالمي، فيقوم بإعادة بلورة الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه أوراسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ويرى أن على الولايات المتحدة أن تحرم روسيا من ثلاث دول ركائز جيوسياسية مهمة بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وهي: أوكرانيا، وأوزبكستان وأذربيجان، فإن أوكرانيا تطل على البحر الأسود المؤدي إلى المضائق التركية، وأي وجود أمريكي في أوكرانيا سيمنع روسيا من نشر أساطيلها مؤثرة بذلك على أوروبا وآسيا، كما أن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط عموما دون غيره من المناطق، دافعه من قبيل منع روسيا والصين والهند، حتى أوروبا الحليفة من منافسة أمريكا مستقبلا في السيطرة العالمية على منابع الطاقة، الذي يستدعي الإمساك بنقطة مفصلية هي حقول النفط الأساسية في العالم وممرات ناقلاته البحرية وأنابيبه.

2-الإدعاء بحماية أمن المنطقة من كل من العراق -قبل احتلالها -وإيران، وهو ما يسمى بسياسة "الاحتواء المزدوج"، خاصة أن زيارات المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم رجالات وزارة الدفاع إلى المنطقة أثمرت عن توقيع اتفاقيات ثنائية مع جل بلدانها. **(27)**

3-العمل على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني سياسيا واقتصاديا، وقد أصبح ذلك واضحا من خلال حضور وزيارات الوفود والمسؤولين الصهاينة لبعض الدول العربية لإقامة مشاريع مشتركة.

4-إجهاض أي تقارب عربي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نوع من التضامن أو حماية الأمن القومي العربي.

5-الإبقاء على التجزئة في المنطقة من خلال تشجيع الخلافات الحدودية وتغليب التناقضات الثانوية

خشية تحقيق التضامن العربي أو أي نوع من أنواع الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار العربية. **(28)**

وفق هذا الإطار، تضمن أمريكا استمرار بقاء قواتها العسكرية بشكل مكثف، وفي الوقت نفسه استغلال المنطقة وثرواتها الحيوية، والعمل على تعطيل أي مشروع للأمن القومي العربي يمكن أن يحقق للمنطقة الاستقرار والاستقلال الدائم، وإضافة إلى كل ما سبق، يمكن إدراج أهم النقاط الحساسة في منظور الأمن الطاقي الأمريكي المرتبط بالمنطقة في النقاط التالية:

1 – اعتمادها الكبير على نفط المنطقة وإدراكها للمخاطر الناتجة عن تبعيتهم للخارج في المجال الحيوي مثل النفط الذي يمثل عصب اقتصادها، مع العلم أن أكثر من نصف النفط المستورد مصدره منطقة الخليج العربي، **(29)**.

2-رغبة أمريكا في احتكار القطاع النفطي للمنطقة من أجل الإبقاء على التبعية للدول المستوردة، فتستطيع من خلال هذه السيطرة ممارسة ضغوطات سياسية واقتصادية تجاه الدول من أجل تحقيق مصالحها**(30)**.

3-استغلال الشركات النفطية الأمريكية للتراكمات المالية النفطية لدول المنطقة في سوق المال الأمريكيين خاصة في ظل تراكم الفائض المالي الذي لا تستطيع الدول الخليجية استغلاله.

واليوم هناك عقيدة أمريكية ظهرت في زمن الرئيس بوش الابن "عقيدة بوش" في **الحروب الاجهاضية الاستباقية(31)**، أي ضرب العدو قبل أن تكتمل استعداداته، فلن تكون أمريكا مطالبة بتفسير قراراتها أمام المنظمة الدولية بشن حرب على أي هدف تدعي بأنه يشكل خطراً عليها، وهذا ما طبقته في أفغانستان والعراق وتريد ذلك - ربما- في إيران، و تناور في سورية ودول أخرى في حرب ضد ما تسميه شبكة الإرهاب من القاعدة، وكما أنها تستعمل طرق جديدة غير تقليدية في إحكام سيطرتها على النفط الإفريقي، وهو إثارة النزاعات الداخلية ومساعدة الحركات الانفصالية، كما يحدث في نيجيريا والتشاد وانجولا وصولا إلى غينيا والمنطقة الاستراتيجية " السودان وليبيا ".

3-2-أثر نفط الشرق الأوسط في الاستراتيجية العسكرية للصين

لعب النفط كسلعة استراتيجية دورا جوهريا في تجسيد القوة العسكرية للدول العظمى خلال القرن العشرين وإن كان حجم القوة العسكرية هو ناتج القدرة الاقتصادية، فإن انتشار وتوزيع هذه القوة واستراتيجياتها تحددها متطلبات حماية المصالح الاقتصادية والتجارية، خاصة أمن خطوط نقل السلع الحيوية ومناطق وجودها. **(32)**

وتبرز هذه العلاقة بوضوح في تطور القوة العسكرية للولايات المتحدة، حيث تطلب حماية خطوط تجارتها عبر المحيط الأطلسي إلى أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وعبر المحيط الهادي إلى الشرق الأقصى، وإنشاء قوة دفاعية بحرية الأوسع انتشارا، وكما كان الأمر للولايات المتحدة، فإنه أيضا للصين التي شهدت منذ اعتمادها سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام 1978، نموا اقتصاديا مستمرا لتصبح اليوم ثاني اقتصاد في العالم من حيث الحجم، حيث شهدت القوات المسلحة الصينية تطورا جذريا منسجم مع التطور الاقتصادي، أصبحت معه تمثل منظومة متكاملة من القوات البرية والبحرية والجوية، فضلا عن شبكة متقدمة من الأقمار الصناعية الموجهة للأغراض العسكرية.

فمع النمو الكبير المتوقع في حاجة الصين إلى الواردات من الطاقة، فليس من المستبعد قطعيا أن تدخل المنطقة في النطاق الحيوي الاستراتيجي المتمدد للصين، الأمر الذي يستوجب تعزيز وجودها العسكري في المحيط الهندي والبحر العربي لغرض حماية إمداداتها النفطية، فالصين تشهد حالياً نمواً اقتصادياً هائلاً، ما جعلها لاعباً أساسياً في الاقتصاد العالمي، ومع بداية نضوب حقولها النفطية في الداخل، تعيش الصين تحت ضغط توفير مصادر بديلة، وخاصة مع كونها المستهلك الثاني للنفط عالمياً، وبحسب الإحصاءات، ارتفعت واردات الصين من النفط أخيراً من 6 في المائة إلى ثلث حاجتها المحلية وسترتفع إلى 60 في المائة حوالي عام 2020، وهذا يعادل تقريباً 15 مليون برميل في اليوم الواحد.

3-2-1-الأمن الطاقي الصيني

الصين، منذ تسعينات القرن العشرين واقتصادها يشهد نموا سريعا، مما ترتب على ذلك زيادة حجم طلبها لمصادر الطاقة والمواد الخام وخاصة على النفط، واليوم فإن الأمن النفطي الصيني يواجه مشاكل على الصعيدين، الداخلي والخارجي في آن واحد، فعلى الصعيد الداخلي عدم قدرة المصادر النفطية والغازية المحلية الإيفاء وتلبية حاجيات ومتطلبات التنمية الاقتصادية. وعليه، أخذت الصين تتحرك وفقا لأكثر من مسار واعتمدت على أكثر من منطقة، من بينها دول الشرق الأوسط، وروسيا، ودول آسيا الوسطى، وبعض الدول الإفريقية، إضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية، وقد مثلت الدول العربية (خاصة الدول الخليجية) أكبر مورد للنفط الخام للصين.

3-2-2-التنافس الصيني-الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط

لا توجد قوى في الوقت الحالي أكثر من الو م ا والصين، ولا توجد منطقة أكثر أهمية من الشرق الأوسط، هناك شيء ما سيحدث في تلك المنطقة من العالم "، عبارة ذكرها "جون ماكلوغين* " في ورقته أمام المؤتمر الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن يوم 14 نوفمبر 2006 تحت عنوان " المثلث الحيوي: الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وحدد ماكلوغين ثلاث محددات متداخلة سوف تشكل مستقبل المواجهة الصينية - الأمريكية في الشرق الأوسط وهي العلاقات الصينية الأمريكية الثنائية، والاتجاهات الإقليمية في الشرق الأوسط وآسيا، والاتجاهات العالمية في المنطقتين، ورأى أن الوضع الضعيف للو م ا في الشرق الأوسط حينها يقدم فرصة للصين لتصبح قوة موازية للو م ا.**(33)**

3-3-منطقة الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي الروسي

تاريخياً، كان الاتحاد السوفياتي هو المُتحدي الرئيس لأميركا في الشرق الأوسط، فقد نجح في مواجهتها في ذروة الحرب الباردة، بيد أن قدرات روسيا وطموحاتها اليوم أكثر محدودية، فقوة موسكو تبددت تقريباً من الشرق الأوسط خلال حقبة التسعينات، وقد أعاد الرئيس فلاديمير بوتين روسيا إلى الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسة في المنطقة، فجدد الدعم العسكري لسورية، حليف موسكو القديم، لكنه بنى أيضاً شبكة واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وقطر

ومصر، وتسعى روسيا الآن إلى إعادة بناء نفوذها في المنطقة من خلال كلٍ من صناعتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، ومع ذلك، ليس لديها لا الطموح ولا القدرة الكافية على تحدي الوجود الأميركي هناك، فهي تُركّز بدلاً من ذلك على ترسيخ هيمنتها على منطقة القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى.

3-4-جيوسياسة طاقة الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي الأوروبي

قبل الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاد الأوروبي يعتمد اعتمادا رئيسيا على الفحم كمصدر أساسي للطاقة، غير أن ظهور نفط الشرق الأوسط، جعل دول أوروبا الغربية بعد عام 1950 تتحول إليه، حيث ارتفعت نسبة استهلاكه في السوق الأوروبية المشتركة من 10 بالمائة إلى 45 بالمائة عام 1965، وذلك بسبب زيادة اعتمادها على نفط الشرق الأوسط -الزهيد الثمن -كمصدر أساسي للتصنيع. فباستثناء المملكة المتحدة والنرويج، تكاد دول أوروبا لا تمتلك احتياطا نفطيا يذكر بالمقارنة مع الدول المنتجة للنفط في العالم، لذلك اتجهت منذ بداية اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للطاقة إلى سد حاجاتها من الدول المصدرة لهذه المادة، لاسيما دول منطقة الشرق الأوسط، فلا تصنف دول أوروبا بين الدول المهمة في إنتاج النفط الخام بسبب محدودية احتياطها وقلة إنتاجها، حتى يمكن القول أن مجموع إنتاج النفط المحلي لهذه الدول هو أقل بكثير مما تنتجه دولة عربية واحدة كالمملكة العربية السعودية مثلا.

يستهلك الاتحاد الأوروبي سنويا ما يقارب 17 بالمائة من الاستهلاك العالمي من الطاقة، كما أنها تستورد ما يزيد عن 50 بالمائة من احتياجاتها منها، بحيث تستورد نسبة 80 بالمائة من النفط و57 بالمائة من الغاز، وتنتج منه ما يقارب 0.45 بالمائة من الإنتاج العالمي، ويتوقع أن ترتفع نسبة وارداتها من الطاقة إلى 65 بالمائة بحلول سنة 2030 وتعتبر كل من الشرق الأوسط (على رأسها قطر وإيران والجزائر)، روسيا، النرويج، وبحر قزوين من أكبر مورديها من الطاقة. **(34)**

ما يعني بأن أي اضطرابات في أحد الموردين يمكن أن يؤدي بشلل تام في أوربا، بل أن الأمن الطاقوي الأوربي سيكون عرضة لتحديات جيواستراتيجية متعددة الأوجه والجهات، لاسيما إذا ما أخذنا في الحسبان عدم ضمان استقرار المستقبل السياسي للموردين الأساسين خاصة المملكة العربية السعودية، إيران، العراق والجزائر. فبعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 دون موافقة مجلس الأمن وبمعارضة فرنسية وألمانية، قام الاتحاد الأوربي وللمرة الأولى في تاريخه بالإعلان عن "الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوربي" في 12 ديسمبر2003، فلقد تم تصميم هذه الاستراتيجية للإعلان عن ميلاد أوربا جديدة، حيث ينص هذا البيان :"لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم دولة لوحدها بمواجهة التحديات المعقدة الراهنة من دون الحاجة إلي مساندة دول أخرى" **(35)**، فأوروبا أصبحت تريد أن تسمع صوتها للعالم، حيث أضاف البيان "نحن بحاجة إلي تنمية ثقافة استراتيجية تعزز إمكانية التدخل (العسكري) بصفة مبكرة وسريعة وإذا تطلب الأمر بقوة"، فأوروبا التي تشكل قوة اقتصادية هائلة لها مصلحة في تعزيز أمنها الطاقي، ما يشكل مقدمة ضرورية لاستعادة دورها كلاعب جيوبوليتكي رئيسي على الصعيد الدولي، والأمر نفسه ينطبق على مساعيها لضمان تدفقات النفط والغاز من روسيا منطقة قزوين عبر شبكة من الأنابيب القائمة والتي يجري بناؤها، فإن تنويع

إمدادات مصادر الطاقة يمكن أن يتيح لأوروبا تحقيق الأمن في مجال الطاقة.

كما اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة في السياسة الأوروبية وذلك للأسباب التالية: **(36)**

3-4-1-المصالح الاقتصادية:

1-ضمان الإمدادات النفطية لأوروبا من دول المنطقة بعدها المزود الرئيس للنفط للدول الأوروبية.

2-ضمان الحفاظ على الأسواق الضخمة للصادرات الأوروبية في المنطقة، سواء الصناعية منها أو الاستهلاكية.

3-عدم ترك سيطرة أي دولة كبرى على منطقة الشرق الأوسط، لأنه قد يعرض المصالح الأوروبية للخطر.

4-ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك حتى تتمكن أوروبا من حماية مصالحها وتأتي أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي أيضا من خلال الشراكة الأورومتوسطية من أجل إعادة الحيوية لدوره في المنطقة، بعد أن شهد تراجعا لصالح الولايات المتحدة التي تمكنت من فرض سيطرتها على المنطقة.

3-4-2-المصالح الأمنية وتتمثل في:

1-ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، حتى تتمكن من حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، لذا يزداد اهتمام أوروبا بتحقيق الاستقرار في المنطقة على ضوء التحرك الأوروبي نحو تحقيق وحدة دولية لها وزنها في النظام الدولي، الذي يرتبط عضويا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

2-التعاون على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، من خلال احترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والامتثال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح. **(37)**

3-مصالح تتعلق بإيجاد حلول مناسبة للصراع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية شاملة، لإزالة العقبات التي تقف أمام تقدم المشاريع التي طرحتها أوروبا.

4-حلم العودة الأوروبية للسيطرة الاقتصادية على البلدان العربية، وثرواتها بعد سقوط الاستعمار الأوروبي، فمثلا هناك بعض التناقض في المصالح الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط مما جعل هذه المنطقة ذات أهمية للطرف الأوروبي.

الخلاصة:

تنفرد منطقة الشرق الأوسط بأهميّة بالغة في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهميّة استراتيجية، ولما تتمتّع به من غِنى في مواردها الطبيعيّة، فمن المسلّم به أن التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها عليه، وما يُمكن قوله خلاصة، هو أن للطاقة دور كبير في تحديد شكل ومضمون الأطر الجيوبوليتيكية وما يتصل بها من بناء استراتيجيات دولية، التي تفرض نفسها على الساحة الدولية، وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الإمساك بملف الطاقة، قد بات جزءاً أصيلاً من معايير القوة الجيوسياسية في عالم اليوم، الذي باتت أسواقه أكثر ارتباطاً بمعايير القوة والتنافس، يستعمل كسلاح لمختلف العمليات، السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعليه، نضع بعض الاقتراحات التي يمكن أن تكون مفتاحا لبدائل حقيقية المنطقة ليست في غنى عنها:

- العمل على توثيق علاقاتها الاستراتيجية البينية في إطار منظومة اقتصادية واجتماعية وأمنية تضمن من خلالها قاعدة تنموية مستدامة وتزيد من روابط التعاون والتكامل.
- التركيز على تخفيض الاعتماد على مداخيل الطاقات الناضبة، والاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي.
- العمل على تحفيز التزامات القيادات السياسية لديها نحو التنمية بطرق متعددة تستوجب من خلالها الحكومات تعزيز إمكانياتها الإنتاجية المتوفرة لدى دولها في كافة القطاعات الاقتصادية وإعداد برامج للاستثمار وبناء مؤسسات من خلال تسهيل بعث شراكات بينية وتدعيمها.
- العمل على تشجيع وتسهيل البحث العلمي والتبادل التكنولوجي وتطوير التعليم وغير ذلك من الإجراءات التي تساهم في توسيع الطاقات العلمية -الإنتاجية.
- الاهتمام بالطاقات البشرية والكفاءات المتنوعة وتحفيزها للمساهمة في رفع الإنتاجية من خلال إشراك جميع أطراف مؤسسات المجتمع المدني.
- تسهيل عمليات تنقل الأفراد بين دوله من أجل خلق ديناميكية اقتصادية بينية متسارعة.

الهوامش:

1-جمال مصطفى عبد الله السلطان: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 2000-1979، عمان، دار وائل للنشر، 2002.

2-عبد الجليل زيد مرهون: أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط 1 بيروت، دهر النهار للنشر، 1997، ص44.

3-عبد الكريم إسماعيل: السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 6، 2012، ص 289.

4-فتحي أحمد: الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية، مقال منشور على الموقع: *http://www.arabtimes.com*

5-ناصيف حتى: التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 16، 1999، ص 158.

6-العفيفي محمود حسن على: مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر-غزة، 2012.ص46.

7-حسن رزق سلمان عبدو: النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010، ص 67.

8-حافظ برجاس: المرجع السابق، ص 185.

9-محمد غانم الرميحي: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، دار الجديد للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1975، ص12.

10-حافظ برجاس: المرجع السابق، ص 202.

11-نعيمي عبد الرحمان: الصراع على الخليج العربي، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 12.

12-الموقع الرسمي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC :http://www.oapecorg.org

13-زياد عبد الرحمان علي: الإقليم العالمي قراءة تحليلية لإعادة هندسة الشرق الأوسط جيوستراتيجيا، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن:

14-SARAH O. LASDISLAW، DAVID PUMPHRY، *The shifting Geopolitics of Natural Gas، (CSIS) Center for Strategic and International Studies ،2012, at: www.csis.org*

15-IFP ENERGIES NOUVELLES، *The Oil and Gas producing countries of North Africa and the Middle East، France, 2011, p 3.*

16-فيليب سيبيل لوبيز: جيوبوليتيك البترول، مجموعة رؤى جيوبوليتيكية، ترجمة د. صلاح نيّوف، دار النشر " ارموند كولين، باريس، 2006، ص 28.

17-جمال سالم عبد الكريم النعاس: الأبعاد الجيو استراتيجية لإغلاق مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2001، ص9

18-فيليب سيبيل لوبيز: المرجع السابق، ص 31.

19-سمير التنير: مدخل إلى استراتيجية النفط العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 40

20-تشانع تزى كوين CHANG ZE K: قضية الأمن النفطي، مجلة القضايا الدولية، المعهد الصيني للدراسات الدولية، العدد الرابع، 2004، ص 67.

21-ماجد كيالي: المشروع الشرق أوسطي أبعاده-مرتكزاته-تناقضاته، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص 27.

22-ماجد كيالي: مشاريع الإصلاح في المنطقة-تنافسات خارجية تجاذبات إقليمية، شؤون عربية، عدد 119، خريف 2004، ص 53.

23-عمار جفال: التغير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، العدد 2، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 59-60.

24-نوار محمد ربيع الخيري: مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، دراسات دولية، عدد 40، 2010، ص 134.

25-مصطفى مداب: متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي 2001-2008، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2013، ص16.

26-عز الدين محمد احمد: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، مجلة الساتل، ليبيا، العدد 4، 2008، ص 192

27-إحصائيات رسمية من موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، على الموقع: *http://www.oapecorg.org*

28-مايكل كلير: الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، ص 11.

29-نعوم تشومسكي: الدول المارقة، ترجمة أسامة أسبر، الرياض، مكتبة العبيكات، 2004، ص 17-22.

30-كمال سالم شكري: مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، دمشق، 2012، 520.

31-ريشارد نيكسون: ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية للطباعة والنشر، عمان، 1995، ص 148.

32-غازي فيصل: السياسة الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف، مجلة أم المعارك، العدد 1، جانفي 1995، ص 88.

33-كمال سالم شكري: مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، دمشق، 2012، ص 521.

34-حسين سنطوح: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجياتها بعد بوش، دراسات استراتيجية، جانفي 2009، ص48

35- علي بشار بكر اغوان: الوقائية و الإستباقية في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11سبتمبر2001، التطور النظري والتطبيقي، مقال منشور على موقع، الحوار المتمدن، العدد 3426،2011 . الرابط: http://www.ahewar.org

36-خليل زهر: دور نفط الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدفاعية للصين، مجلة 'الاقتصادية'، السعودية، العدد 6773، 2012، ص30.

37-EUROPEAN COMMISSION: *Quarterly Report، On European Gas Markets، Velum 6, Issue 2, 2013, p 2-3.*

38-A SECURE EUROPE IN A BETTER WORLD: European security strategy، Brussels, 12 December 2003, p 3